العلاقة التكاملية بين التنمية المستدامة والمواصفات القياسية

م.م. حيدر يوسف عزيز أ.د. يوسف عودة غانم
كلية القانون/ جامعة البصرة
Email: headeryosifalwady@gmail.com
Email: yousif. auda@uobasrah.edu.iq

الملخص

يعاني عالم اليوم من تحديات عدة باتت تعصف به من جوانب مختلفة وقد شكلت جل هذه التحديات دافعاً قوياً لدى مختلف المنظمات الدولية والمحلية الى إيجاد السبل الكفيلة والقادرة على حل هذه المعضلة أو تلافي مخاطرها قدر المستطاع فالنمو الكبير للسكان واستعمال الغذاء كوسيلة ضغط لفرض الإرادات والحروب والتغير البيئي الكبير في حالة المناخ أو ما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري ماهي الا تجليات لمستقبل مربك للكرة الأرضية يحتاج الى وقفة جدية وموحدة تنتشله من الانهيار ومن رحم هذه المعناة انبثق مفهومين أساسيين تكمن بينهما علاقة تبادلية وهما المواصفات القياسية ومن بعدها التنمية المستدامة وكلاهما يسعى الى ضمان اكبر قدر من الاستغلال للموارد الطبيعية مع الحفاظ على ديمومتها وبقاءها دون أن يترك الاهتمام بالأثر المستهدف من ذلك كله وهو ضمان حياة كريمة للكائن البشري أينما كان.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، المواصفات القياسية، التنظيم القانوني، العلاقة التبادلية، المنظمات الدولية المختصة .

The complementary relationship between sustainable development and standard specifications

Assist.Lect. Hayder Yousif Azeez Prof.Dr.Yousif Auda Ghanim
College of Law / University of Basrah
Email: headeryosifalwady@gmail.com
Email: yousif. auda@uobasrah.edu.iq

Abstract

Today's world suffers from several challenges that are afflicting it from various aspects. Most of these challenges have constituted a strong motive for various international and local organizations to find ways to solve this dilemma or avoid its dangers as much as possible. The large growth of population and the use of food as a means of pressure to impose wills, wars and environmental change The great climate situation or what is known as the phenomenon of global warming are only manifestations of a confusing future for the globe that needs a serious and unified stand to lift it from collapse. Exploitation of natural resources while preserving their continuity and survival without neglecting the intended effect of all of this, which is ensuring a decent life for the human being wherever he is.

Keywords: sustainable development, standard specifications, legal regulation, reciprocal relationship, competent international organizations.

المقدمة

اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميعها أهداف التنمية المستدامة (SDGS) في عام ٢٠١٥[١]، والتي تُعرف كذلك باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة دولية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الأرض وضمان تمتع جميع السكان بالسلام والرفاهية بحلول عام ٢٠٣٠.

إن أهداف التنمية المستدامة[٢] السبعة عشرة متكاملة – أي أنها تدرك أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى، وأن التنمية ينبغي أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على حدٍ سواء، من خلال التعهد بعدم ترك أي بلد من البلدان الفقيرة، لذا فقد التزمت الدول المتقدمة بتسريع نهوض تلك الدول مثل افريقيا وبلدان العالم الثالث.

كما أن أهداف التنمية المستدامة مصممة لجعل العالم ينهي العديد من جوانب الحياة المتغيرة، بما في ذلك الفقر والجوع والتمييز.

وهي أهداف طموحة يسعى الجميع الى الوصول اليها، ويُعدّ الإبداع والمعرفة والتكنولوجيا والموارد المالية في كل المجتمع من المستلزمات الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل سياق من السياقات السبعة عشرة التي وضعتها الأمم المتحدة[٣] .

وفي أطار وضع تعريف للتنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة من خلال الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة وخصوصاً للفترة من عام ١٩٧٠ – ١٩٨٠ [٤]، فقد عرفت على أنها (التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتهم الخاصة)[٥].

وفي قبال ذلك فقد احتفل العالم مؤخراً وبالتحديد في الرابع عشر من تشرين الثاني عام ٢٠٢٢ باليوم العالمي الثاني والخمسين للمواصفات القياسية تحت شعار (المواصفات القياسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .. رؤيتنا المشتركة لعالم أفضل)، سعياً من المنظمة الدولية للتقييس إلى جعل دور المواصفات القياسية أكثر تأثيراً في تحقيق خطط التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م[٦].

وفي هذا الإطار عرفت المواصفات القياسية في (دليل ISO/IEC رقم ٢ : ٢٠٠٤) بأنها (وثيقة توضع بإجماع الآراء وتعتمدها جهة ما معترف بها، وتوفر للاستخدام العام والمتكرر خطوطاً عامة أساسية أو خصائص لأنشطة تهدف إلى تحقيق الدرجة المثلى من النظام في سياق ما محدد)، ويجب أن تستند المواصفات القياسية على النتائج الأكيدة للعلم والتقنية والتجربة، وأن تهدف إلى تحقيق الفوائد المثلى للمجتمع[٧].

ولعل من أهم فوائد المواصفات القياسية دعمها لجودة الأعمال بشكلٍ أو بآخر على نحوٍ من شأنه توفير فرص تجارية في اقتصاد الدول النامية أو التي في طور النمو بشكل متزايد[٨].

كما يمكن من خلال المواصفات القياسية خفض التكاليف للعمليات الإنتاجية المختلفة من خلال استعمال مواصفات وأساليب علمية موحدة لصناعة المنتجات المختلفة، مع امكانية إنشاء صناعات جديدة والسماح باستغلال تكنولوجيات جديدة ، وصولاً إلى السوق والمحافظة عليه.

ويتعين على الهيئات الوطنية للمواصفات القياسية وأعضاء منظمة التجارة العالمية(WTO) إتباع قواعد الممارسات المثلى لإعداد المواصفات القياسية وتبنيها وتطبيقها، وهي موجودة في الملحق الثالث من اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة الدولية (TBT) والصادرة عن المنظمة.

من هنا يمكننا القول ان المواصفات القياسية تعد وسيلة مهمة لتحقيق معايير الجودة للمنتجات وضمان كفاءة الطاقة للمنتجات الكهربائية والإلكترونية وتقليل الفاقد وترشيد الاستهلاك إضافة إلى المحافظة على البيئة وصحة وسلامة المستهلك وهي الغايات التي تسعى لها التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة

لقد اهتمت العديد من الدول المتقدمة أو الساعية في ركابها الى الالتزام بالمواصفات القياسية لتحسين توجهاتها في مختلف المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية ويرتكز الهدف من ذلك كله في الوصول الى تحقيق تنمية مستدامة ، لذا فقد جاءت فكرة البحث للإجابة على الإشكالية الرئيسة المتمثلة في **كيفية مساهمة اعتماد المواصفات القياسية في التنمية المستدامة والتي تتفرع عنها جملة من التساؤلات اهمها:**

١- ما هي المواصفات القياسية ؟ وما هي المضامين التي ترتكز عليها؟ وكيف يمكن للمؤسسات العامة والخاصة الاستفادة منها ؟

٢- ما مفهوم التنمية المستدامة ؟ وماهي الابعاد المكونة لها ؟

٣- ما علاقة المواصفات القياسية بالتنمية المستدامة ؟ وكيف يمكن للمواصفات المساهمة في خلق التنمية ؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:

١- بيان مفهوم وأبعاد واهداف التنمية المستدامة مع عرض الآراء التي قيلت فيها

٢- التطرق لمضمون المواصفات القياسية والاهداف التي تسعى إليها مع بيان ابرز أنواع المواصفات المعتمدة.

٣- بيان كيفية مساهمة المواصفات القياسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

٤- التطرق للموقف القانوني بشأن المواصفات القياسية والتنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية البحث بمجموعة من العناصر يمكن إجمالها في كل مما يأتي :

١- الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة والمحافظة على الثروات الطبيعية المختلفة لضمان مستقبل مشرق للأجيال القادمة .

٢- دعم أصحاب القرار في المؤسسات العراقية المختلفة ببيان مدى أهمية اعتماد مختلف المواصفات القياسية وصولاً للتنمية المستدامة .

٣- بيان جانب من الآليات الدولية المعتمدة في تشجيع المؤسسات المختلفة باعتماد المواصفات القياسية في ظل السعي الحثيث نحو خلق تنمية مستدامة حقيقية في البلاد .

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي ، إذ سنسعى الى تناول ادبيات كلاً من المواصفات القياسية والتنمية المستدامة مع بيان الجوانب القانونية لهذين المفهومين المتشعبين وطرح ما نراه مناسباً في ظل التشريع العراقي.

خطة البحث

بغية الإحاطة بمجمل الأهداف الموضوعة في البحث تم تقسيمه الى مبحثين يتناول الأول الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والمواصفات القياسية من حيث بيان مفهوم كل من التنمية المستدامة والمواصفات القياسية وتحديد أهدافها فيما يتناول المبحث الثاني التنظيم القانوني للمواصفات القياسية والتنمية المستدامة والدور المتبادل بينهما ثم تأتي الخاتمة متضمنة أهم ما سيتم التوصل اليه من النتائج والمقترحات.

المبحث الأول / الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والمواصفات القياسية

بدأ الاهتمام بالتنمية المستدامة بفترات متأخرة سبق ذلك العناية بالمواصفات القياسية مما حذا بالعديد من المنظمات المختصة بهاذين المفهومين الى تناولهما تفصيلاً سواء بالدعوة الى الاهتمام بالتنمية المستدامة أو ترسيخ المواصفات القياسية للمنتجات المحلية وهذا ما سوف نسعى الى تفصيله في مطلبين نخصص الأول الى تحديد مفهوم التنمية المستدامة فيما نخصص المطلب الثاني الى بيان مفهوم المواصفات القياسية

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

حظى تعريف التنمية المستدامة فضلاً عن الأهداف التي تسعى الى تحقيقها باهتمام كبير وهو ما نسعى الى بيانه عبر الفرعين الآتيين

الفرع الأول/ تعريف التنمية المستدامة

أن مفهوم التنمية المستدامة مصطلح جديد نسبياً لذا حظى بتعاريف تختلف باختلاف الباحثين ومنظورهم والجوانب التي يركزون عليها سواء كانت في الإدارة والاقتصاد أم قدر تعلق الموضوع بالبيئة والتي شكلت المساهمة الاوسع لاهتمامات التنمية المستدامة لما يعانيه كوكب الأرض من ظواهر عالمية مدمرة كالاحتباس الحراري والتي يرى العديد من العلماء انها نتيجة لسوء استغلال الموارد الطبيعية[٩] كما أن هذا المفهوم حظي بالبحث في اطار تطوير الموارد البشرية واستدامة قدرة المؤسسات المختلفة فمنذ أن اهتمت الأمم المتحدة بهذا المفهوم ولسنوات عديدة خصوصاً للفترة ما بين عام ١٩٧٠ – و١٩٨٠ ووضعت تعريفاً للتنمية المستدامة معتمدةً في ذلك على الخبرات الدولية المختلفة والمتراكمة في هذا المجال فعرفته في إطار العلاقة بين البيئة والتنمية[١٠] ((انها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتهم الخاصة))[١١] ، ولكن وفي ظل التقارير العديدة التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة باتت النظرة الى تطوير مفهوم جديد يعتمد على القدرة البشرية باعتبارها الثروة الواقعية والوسيلة الأساسية لأي تنمية في المجتمع[١٢]، فعرفت التنمية المستدامة بأنها ((نموذج للتنمية يُمَكنُ جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع المجالات))[١٣] وبات مفهوم التنمية المستدامة يتنقل بين مختلف جوانب الحياة، أذ تناول جانب من البحث التنمية المستدامة في الإطار البيئي فعرفت بانها التنمية التي تركز على الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي الى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية[١٤].

كما أن ثمة من يرى أن التنمية المستدامة في الجانب البيئي بانها التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة أي التي تستخدم اقل قدرة من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة الأرض والضارة بطبقة الأوزون[١٥].

كما كان للجوانب الاجتماعية والإنسانية والأقتصادية نصيب، إذ ثمة من يرى أن السعي من اجل استقرار النمو السكاني ووقوف انتقال الافراد من الريف الى المدن والأماكن الحضرية من خلال تطوير مستوى الخدمات التعليمية والصحية والبنى التحتية في الأرياف كما أن اجراء تخفيض كبير ومتواصل في استهلاك الدول للطاقة والموارد الطبيعية واحداث تحويلات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وتوظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعاشي للسكان هو التنمية المستدامة[١٦].

وفي خضم ذلك يميل جانب من الباحثين وبحق الى عدم وضع تعريف للتنمية المستدامة ويرون أن هذا المفهوم الحديث لا يعبر في حقيقته عن الواقع العالمي والمهم في كل ذلك هو تحسن الوضع الاقتصادي للأفراد والشعوب بما يكفي لأن يهنئوا بعيش رغيد وحياة أكثر امناً[١٧].

ويبدو أن المشرع العراقي سار في ركب الدول والمنظمات التي تتبنى مفهوم التنمية المستدامة ولكن وبقدر اطلاعنا فإن اعتماد هذا المفهوم جاء ضمن الإطار البيئي، إذ يلاحظ أن قانون وزارة البيئة [١٨] أشار وبشكل واضح الى أن هدف الوزارة هو حماية وتحسين البيئة للحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الاحيائي والتراث الثقافي والطبيعي وبما يضمن التنمية المستدامة[١٩]، وذلك من خلال متابعة الاستخدامات القائمة والمقترحة للموارد الطبيعية لترشيدها بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية [٢٠]

كما أن قانون حماية وتحسين البيئة[٢١] سار على النهج ذاته، إذ أشار في أكثر من مورد الى التنمية المستدامة ومن ذلك نص المادة الأولى منه (يهدف القانون إلى حماية وتحسين البيئة من خلال إزالة ومعالجة الضرر الموجود فيها أو الذي يطرأ عليها والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي والتراث الثقافي والطبيعي بالتعاون مع الجهات المختصة بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال) .

ثم عاد ووضع تعريفاً للتنمية المستدامة بانها (التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التأثير على احتياجات الأجيال القادمة بالمحافظة على الأنظمة البيئية وبالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية)[٢٢] ويبدو أن هذا التعريف مقتبس مما تبنته الأمم المتحدة لمفهومها في التنمية المستدامة واخيراً تجلت رغبة المشرع في دعوة الجهات التخطيطية في الدولة بالعمل على إدخال اعتبارات حماية البيئة ومكافحة التلوث والاستهلاك الرشيد للموارد الطبيعية والتنمية المستدامة في خطط المشروعات التنموية[٢٣] كما استعرض قانون حماية وتحسين البيئة ضمن أسبابه

الموجبة وأن احدى اهم الغايات السامية التي يهدف لها هو الحفاظ على الموارد الطبيعية بما يحقق الصحة والرفاهية والتنمية المستدامة ونشر الوعي البيئي وانسجاماً مع أهمية التعاون الدولي في تنفيذ المبادئ البيئية والدولية وللحد من التلوث البيئي الناجم عن الممارسات الخاطئة .

وعلى الرغم مما تقدم فإننا نرى أن التنمية المستدامة في العراق تعاني الأمرين إذ اقتصر اهتمام المشرع العراقي على حصر دور هذه التنمية بالإطار البيئي .

الفرع الثاني/ أهداف التنمية المستدامة

تعرف أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، رسمياً باسم تحويل عالمنا (جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة)[٢٤] وهي عبارة عن مجموعة من الاهداف بلغ عددها سبعة عشرة هدفاً تم وضعها من قبل منظمة الأمم المتحدة [٢٥]، وتترابط هذه الأهداف فيما بينها بالرغم من ان لكل منها أهداف خاصة به، ومجموعها مائة وتسع وستون غاية تسمو الى بلوغها هذه الأهداف في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي[٢٦].

الهدف الأول ((القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)) [٢٧]

إن الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد ضماناً لمصدر رزق مستدام، إذ إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية [٢٨] ، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات، لذا يتعين أن يكون النمو الاقتصادي جامعاً بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ.

الهدف الثاني – ((القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة))

يتحقق ذلك عن طريق مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخول صغار منتجي الأغذية وضمان نظم مستدامة لإنتاج الأغذية وتحسين نوعية الأراضي والتربة تدريجيا كما أن الحفاظ على التنوع الوراثي للبذور، ومنع تقييد التجارة وتشوهات الأسواق الزراعية العالمية للحد من تقلب أسعار الغذاء الشديد والقضاء على النفايات بمساعدة من التحالف الدولي للنفايات الغذائية[٢٩].

الهدف الثالث – «ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار»

تحقيق التغطية الصحية الشاملة لتشمل الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية ووضع حد للموت الذي يمكن تجنبه للمواليد والأطفال دون سن الخامسة، ووضع حد للأوبئة مثل السل والملاريا والأمراض المنقولة عن طريق المياه.

الهدف الرابع – «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع» [٣٠]

ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة، فضلاً عن ضمان الحصول على نوعية جيدة من الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي.

الهدف الخامس – «تحقيق المساواة بين الجنسين »

وذلك من خلال القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء في كل مكان وجميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج القسري ، وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية العامة.

الهدف السادس – «ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع»

تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات من يعيشون في ظل أوضاع هشة، وتحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة[٣١].

الهدف السابع– «ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة»

الحصول على طاقة ميسورة التكلفة وموثوق بها مع زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي، ويتضمن ذلك تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتعزيز التعاون الدولي لتيسير الوصول بشكل أكثر انفتاحا إلى تكنولوجيا الطاقة النظيفة والاستثمار في الهياكل الأساسية.

الهدف الثامن– «تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع» [٣٢]

تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار.

الهدف التاسع– «إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود »

إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية العابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.

الهدف العاشر– «الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها»

تمكين وتعزيز الإندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بصرف النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد.

الهدف الحادي عشر– «جعل المدن آمنة وقادرة على الصمود ومستدامة»

ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة .

الهدف الثاني عشر– «ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة»

من خلال تشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية الأساسية، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع.

الهدف الثالث عشر– «اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره »

من خلال إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني وتحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به

الهدف الرابع عشر– «حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية »

وتمثل إدارة هذا المورد العالمي الجوهري بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام وذلك بمنع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك

الحطام البحري، وتلوث المغذيات، وإدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات.

الهدف الخامس عشر– «حماية النظم البرية » [٣٣]

عن طريق استعادة الغابات المتدهورة والأراضي المفقودة بسبب الجفاف والفيضانات وإيلاء مزيد من الاهتمام لمنع غزو الأنواع الغريبة والمزيد من الحماية للحياة البرية المهددة بالانقراض، وضمان حفظ وترميم النظم البرية والنظم الخاصة بالمياه العذبة الداخلية وخدماتها، فضلاً عن الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة.

الهدف السادس عشر–« توفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة»

وذلك بالحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان وإنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة والحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة .

الهدف ١٧– «إحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة»[٣٤]

وتتطلب خطة ناجحة للتنمية المستدامة إقامة شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذه الشراكات الشاملة القائمة على المبادئ والقيم، والرؤية المشتركة، والأهداف المشتركة التي تضع الناس والكوكب في المركز، هي حاجة إلى المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتعبئة وإعادة توجيه وإطلاق العنان لقوة تحويل تريليونات الدولارات من الموارد الخاصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثاني : مفهوم المواصفات القياسية

تعني المواصفة في اللغة صَفةُ الشيءِ المطلوب شراؤه أَو عَمَلُه أما المواصفات القياسية فهي المعايير المثلى والمعتمدة عالمياً [٣٥] فالمواصفات (مجموعة من المتطلّبات التي ينبغي توافرها في مادة أو تصميم أو منتج أو في خدمة مقدّمة وفي حال عدم وجود تطابق بين المواصفات والمتطلبات، فإن المادة أو المنتج أو الخدمة، تعتبر غير موافقة للمواصفات)[٣٦].

وقد تطور التقييس حتى وصل الى مرحلته الحالية ضمن مفهوم المواصفات القياسية والتي باتت تعرف في جل البلدان المختلفة[٣٧] وفي هذا الإطار سنتناول تعريف المواصفات القياسية لننتقل الى أهدافها.

الفرع الاول: تعريف المواصفات القياسية

لقد وردت عدة تعريفات بشأن المواصفات القياسية فقد عرفتها المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس (ISO)[٣٨] بأنها ((وثيقة تحدد مجموعة من المتطلبات التي ينبغي أن تتوافر في المنتج))[٣٩] وفي الاطار التشريعي عرفتها الهيأة المصرية العامة للمواصفات والجودة بأنها ((الحد الأدنى من المتطلبات الفنية المعتمدة الذى تتفق جميع الأطراف المعنية على تطبيقها دون اخلال بما تتضمنه من حيادية وشفافية)) [٤٠] كما عرفها المشرع اللبناني في قانون حماية المستهلك[٤١] بأنها ((المواصفات والقواعد الفنية الإلزامية التي تحدد خصائص الخدمة أو المنتج أو طرق الإنتاج وانظمة الادارة، وقد تشمل أيضاً المصطلحات والرموز والبيانات والتغليف ووضع العلامات ومتطلبات بطاقة البيان التي تطبق على المنتج أو طرق انتاجه أو تقتصر على أي منها وتكون المطابقة لها الزامية)).

كما عاد وتناول المواصفة في قانون سلامة الغذاء بأنها ((استيفاء الغذاء ومنتجاته لمتطلبات المواصفات أو القواعد الفنية ذات الصلة))[٤٢].

أما المشرع العراقي[٤٣] فقد عرّف المواصفة القياسية في النظام القومي للسيطرة النوعية بانها ((وثيقة فنية متاحة للجميع معتمدة من قبل الجهاز يتم اعدادها بالتعاون والاجماع أو الاتفاق العام لجميع الاطراف ذات العلاقة استناداً إلى نتائج العلم والتكنولوجيا والخبرة لتحقيق المصلحة العامة المثلى)) [٤٤] كما انه عرج على المواصفات القياسية العراقية في تعليمات علامة الجودة العراقية معرفاً أياها بأنها ((وثيقة فنية يقرها الجهاز متاحة للجميع يتم اعدادها بالتعاون والاجماع أو الاتفاق العام لجميع الاطراف ذات العلاقة استناداً إلى نتائج العلم والتكنولوجيا والخبرة لتحقيق المصلحة العامة))[٤٥] اما في الجانب الفقهي فهناك من عرف المواصفات القياسية بانها ((مجموعة من المعايير والخصائص والأبعاد التي ينبغي توفرها في المنتجات لكي تكون على مستوى من الجودة والأداء وبما يحقق متطلبات المنتج والمستهلك على حد سواء ، وهي تمثل وثيقة فنية يتم وضعها وفق الاسس العلمية والعملية ، وتُعدّ من قبل منظمات متخصصة بالمواصفات والتقييس وضبط الجودة))[٤٦]

من خلال التعاريف السابقة يتضح انهاً مواصفات أو متطلبات فنية يتم وضعها من قبل جهات مختصة[٤٧] تتناول كافة المنتجات سواء أكان تلك المنتجات عبارة عن سلع أو خدمات وسواء كان انتاجها محلياً أو مستوردة من الخارج[٤٨] لحماية المستهلكين فضلاً عن انتظام ونمو التعاملات الاقتصادية[٤٩] ، لذا فهي تمثل ((الخصائص والميزات الخاصة بالمُنتَج لتأدية غرض محدد، وتعتبر لغة تفاهم ووسيلة اتصال مع كافة الحلقات المتعاملة مع المنتج أو مدخلاته))[٥٠] واخيراً عرفها جانب من الفقه بأنها ((المعايير الجوهرية المستعملة لقياس الجودة من هيأة مختصة، أو هي عرض موجز لمجموعة من المتطلبات التي ينبغي أن تتوافر في منتوج ما أو عملية ما والتأكد من أسلوب يحقق

الايفاء بهذه المتطلبات))[٥١] ومن جانبا نميل الى هذا التعريف الذي أشار وبشكل واضح الى انشاء جهات دولية ومحلية تعنى بتبني وتحديث المواصفات القياسية الخاصة بالسلع والخدمات وتواكب تطورها[٥٢]

الفرع الثاني: أهداف المواصفات القياسية.

تسعى المواصفات القياسية الى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة لعل من ابرزها ما يأتي

- زيادة القدرة الانتاجية للمنتجات في مختلف المجالات .
- التبسيط والتبادلية .
- السلامة والصحة وحماية الحياة والبيئة .
- حماية المستهلك والمنتج .
- الاتصال والتفاهم بين الأطراف المعنية في الأنشطة الصناعية والتجارية .
- تخفيض التكاليف والتوفير الشامل في الجهد الإنساني والمواد والطاقة .
- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق المحلية والدولية .
- ازالة العوائق الفنية أمام التجارة والاقلال من المنازعات.
- لغة مشتركة [٥٣]

المبحث الثاني /التنظيم القانوني للمواصفات القياسية والتنمية المستدامة والدور المتبادل بينهما.

منذ مدة ليست بالقصيرة وضعت مجموعة من المنظمات الدولية قواعد متينة هدفها الأسمى وضع المعايير اللازمة لمختلف المنتجات والخدمات بما يحقق اقصى استفادة للمستهلك واقل هدر للمواد الأولية كما أن اهتمام الأمم المتحدة المتزايد بتحقيق أهداف التنمية المستدامة جعلها محل نظر وسعي في مختلف بلدان العالم من أجل تكريس هذه الأهداف وعلى مختلف المستويات فضلاً عن ذلك فقد نشأت العديد من الروابط المتينة بين هذين المفهومين (المواصفات القياسية والتنمية المستدامة) كونهما يصبان في ذات الغاية وهذا ما سوف نبينه من خلال المطلبين القادمين

المطلب الأول : التنظيم القانوني للمواصفات القياسية والتنمية المستدامة

تحتل كلاً من المواصفات القياسية والتنمية المستدامة على اهتمام واضح في لدن المنظمات الدولية والتشريعات المختلفة وهو ما سوف نتناوله من خلال الفرعين القادمين

الفرع الأول : التنظيم القانوني للمواصفات القياسية

تحتل المواصفات منذ مدة ليست بالقصيرة أهمية بالغة في ظل انتشار العديد من المنظمات الدولية والتشريعات الوطنية ففي إطار الهيئات الدولية برزت كل من

١- المنظمة الدولية للمواصفات القياسية (ISO)

هي هيئة دولية لوضع المعايير تتألف من ممثلين من منظمات المعايير الوطنية المختلفة، تأسست في ٢٣ شباط ١٩٤٧ ، تعمل المنظمة على الترويج لمعايير الملكية والصناعية والتجارية في جميع أنحاء العالم. يقع مقرها الرئيسي في جنيف ، سويسرا ، وتعمل في ١٦٥ دولة، وتمثل أكبر مطور للمعايير الداخلية الطوعية في العالم وتسهل التجارة العالمية من خلال توفير معايير مشتركة بين الدول حتى الآن ، وضعت أكثر من عشرين ألف معيار ، تغطي كل شيء من المنتجات المصنعة والتكنولوجيا إلى سلامة الأغذية والزراعة والرعاية الصحية. [٥٤]

٢- اللجنة الكهروتقنية الدولية [٥٥] (IEC)

هي منظمة معايير دولية تعد لجميع التقنيات الكهربائية والإلكترونية والتقنيات ذات الصلة – المعروفة مجتمعة باسم "التكنولوجيا الكهربائية."

تغطي معايير IEC مجموعة واسعة من التقنيات من توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها إلى الأجهزة المنزلية والمعدات المكتبية وأشباه الموصلات والألياف البصرية والبطاريات والطاقة الشمسية وتكنولوجيا النانو وغيرها الكثير.

لعبت اللجنة الكهروتقنية الدولية دوراً أساسياً في تطوير وتوزيع معايير وحدات القياس ، لا سيما جاوس ، هيرتز ، ويبر. كما اقترحت لأول مرة نظاماً للمعايير ، هو النظام الدولي للوحدات.

٣-الاتحاد الدولي للاتصالات [٥٦](ITU)

عبارة عن كالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن جميع الأمور المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تأسست عام ١٨٦٥ باسم الاتحاد الدولي للتلغراف ، وهي واحدة من أقدم المنظمات الدولية العاملة.

يشجع الاتحاد الدولي للاتصالات الاستخدام العالمي المشترك للطيف الراديوي ، ويسهل التعاون الدولي في تحديد مدارات الأقمار الصناعية ، ويساعد في تطوير وتنسيق المعايير التقنية العالمية ، ويعمل على تحسين البنية التحتية للاتصالات في العالم النامي.

كما أن له انشطة في مجالات الإنترنت ذات النطاق العريض ، والتقنيات اللاسلكية ، والملاحة الجوية والبحرية ، وعلم الفلك الراديوي ، والأرصاد الجوية الساتلية ، والبث التلفزيوني ، وشبكات الجيل التالي[٥٧].

٤-المجلس المشترك لهندسة الأجهزة الإلكترونية(JEDEC)[٥٨]

منظمة تجارة هندسية مستقلة وهيئة توحيد المقاييس ومقرها أرلينغتون ، فيرجينيا ، الولايات المتحدة.

تضم JEDEC أكثر من ٣٠٠ عضو ، بما في ذلك بعض أكبر شركات الكمبيوتر في العالم. يشمل نطاقها وأنشطتها السابقة توحيد أرقام الأجزاء، وتحديد معيار التفريغ الكهروستاتيكي ESD) ، والقيادة في انتقال التصنيع الخالي من الرصاص.

٥- المعهد الوطني الأمريكي للمعايير [٥٩](ANSI)

منظمة خاصة غير ربحية تشرف على تطوير معايير الإجماع الطوعية للمنتجات والخدمات والعمليات والأنظمة والموظفين في الولايات المتحدة. تقوم المنظمة أيضاً بتنسيق معايير الولايات المتحدة مع المعايير الدولية بحيث يمكن استخدام المنتجات الأمريكية في جميع أنحاء العالم[٦٠].

أما على المستوى المحلي أو الوطني فأن التشريعات المختلفة حددت جهات مختصة بإصدار المواصفات والمعايير القياسية وعلى سبيل المثال تعتبر الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة[٦١] المرجع القومي المعتمد والجهة الرسمية الوحيدة في مصر المنوط بها القيام بجميع أنشطة المواصفات والجودة والاختبارات والمعايرات الصناعية بهدف رفع جودة المنتجات المصرية بما يجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية والمحلية وكذلك حماية المستهلك والبيئة بالإضافة الى تمثيل الدولة في المنظمات الدولية والاقليمية في مجالات المواصفات والجودة و المعايرات والاختبارات ، تعرف سابقاً بالهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج[٦٢]، أما في الأمارات فمنذ عام ٢٠٠١ تم انشاء هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس[٦٣] ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم وهي تقوم بدور محوري في تقديم خدمات المواصفات والمقاييس وتقييم المطابقة والاعتماد وفقاً للمتطلبات والممارسات الدولية[٦٤]، ولقد طورت الهيئة هذه الخدمات ورفعت مستوى أدائها بما يوازي مستوى الجهات الدولية التي تقدم خدمات مماثلة في مجال التقييس[٦٥].

أما على المستوى الأوربي فقد أسست المملكة المتحدة [٦٦] أول هيئة خاصة بالمواصفات القياسية الوطنية في العالم يتمثل دورها في تحسين جودة وسلامة المنتجات والخدمات والأنظمة من خلال تمكين إنشاء المواصفات القياسية والتشجيع على استخدامها، وتمثل المصالح الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المتحدة عبر جميع منظمات المواصفات القياسية الأوروبية والدولية وفي تطوير حلول معلومات الأعمال للمنظمات البريطانية من جميع الأحجام والقطاعات.

وتنشر أكثر من ٣١٠٠ معيار كل عام ، مدعومة بنهج تعاوني ، وبالمشاركة مع خبراء الصناعة والهيئات الحكومية والجمعيات التجارية والشركات من جميع الأحجام والمستهلكين لتطوير المعايير التي تعكس الممارسات التجارية الجيدة وحماية المستهلكين وتسهيل التجارة الدولية [٦٧]، أما في العراق فإن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية هو الجهة المختصة بإصدار المواصفات القياسية[٦٨].

الفرع الثاني / التنظيم القانوني للتنمية المستدامة

في عام ٢٠١٥ اعتمدت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة خارطة عمل٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، والتي وضعت مجموعة من الأهداف التنموية يتم تحقيقها حتى حلول هذا الموعد ، لعل من أهم تلك الأهداف التنموية هي الاهتمام بالتعليم، الصحة، رفع معدلات النمو الاقتصادي، الحفاظ على البيئة، تقليل اللامساواة المجتمعية، تعزيز قيم المساواة بين الرجل والمرأة، القضاء على الفقر والجوع[٦٩]، وعلى اثر ذلك انشأت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي هي واحدة[٧٠] من الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في تطوير خطة التنمية المستدامة[٧١] ويطلق عليها اختصاراً (UNSDG) [٧٢]وهي عبارة عن اتحاد أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تحسين فعالية أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى الوطني يضم ٣٦ صندوق من برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وإداراتها ومكاتبها التي تلعب دوراً في التنمية المستدامة.

ومنذ اعلان خارطة العمل من قبل الأمم المتحدة تسعى مختلف الدول الى السير في ركاب المبادئ العامة للتنمية في جوانب شتى.

فقد وضعت مصر مشروع استراتيجية تمويل أهداف التنمية المستدامة **والذي** يهدف إلى دعم الجهود الإنمائية الطموحة التي وضعتها لنفسها والتي تتسق مع أجندتها الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، وكذلك ما يتسق وأجندة أفريقيا ٢٠٦٣، وكذا أهداف التنمية المستدامة.

وينفذ المشروع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة في مصر ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وتأمل منظومة الأمم المتحدة في العمل مع الحكومة المصرية لإدخال أهداف التنمية المستدامة في قلب النقاش حول سياسات التمويل والاستثمار في مصر[٧٣].

ويأتي المشروع وفقًا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٢٠ بالعمل على تنويع مصادر التمويل للخطط والبرامج التنموية ودفع آليات الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية لتعزيز التمويل من أجل التنمية، بالإضافة إلى صياغة ومتابعة تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة الوطنية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية[٧٤].

كما صدر مؤخراً قانون التخطيط العام للدولة[٧٥]، والذي يعد من أهم التشريعات القانونية التي ترسى قواعد جديدة تشجع على تدشين المشروعات القومية الهامة وما تصبو إليه الدولة المصرية من تحقيق التنمية المستدامة[٧٦].

وقد عرف القانون الاستدامة بانها تحقيق تنمية متوازنة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً للأجيال الحالية والمستقبلية تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمادية، والحفاظ عليها بما يكفل قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتاجاتها[٧٧]

من أجل التنفيذ الفعّال لأهداف التنمية المستدامة، اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة منهجاً حكومياً شاملاً، تضمن إنشاء لجنة وطنية تُعنى بأهداف التنمية المستدامة، وتكون مسؤولة عن تعزيز التنمية المستدامة وتحديد المسؤولين عن تحقيق هذه الأهداف[٧٨].

سميت "اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة" بموجب المرسوم الاتحادي رقم ١٤ لعام ٢٠١٧ [٧٩] .

وتقوم اللجنة بتسهيل مواءمة الأولويات الوطنية للتنمية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، وتبادل المعلومات بين المعنيين، ودعم تنفيذ الأهداف التنموية بطريقة متكاملة وتضم اللجنة ١٧ عضوًا تتمثل مهمتهم الرئيسة في توفير الدعم اللازم لتنفيذ الأهداف ورصد التقدم المحرز نحوها، وإشراك المعنيين من أصحاب المصلحة، كما تضمن اللجنة مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع الأجندة الوطنية لدولة الإمارات، والاستراتيجية الوطنية لجودة الحياة. وتنسق اللجنة كذلك مع قطاع الشباب، والقطاع الخاص، ومؤسسات المعرفة لتنفيذ الأهداف التنموية .

وقد أطلقت اللجنة الوطنية في عام ٢٠١٨"المجلس الاستشاري من القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة"، كما شكلت "مجلس الشباب الاستشاري لأهداف التنمية المستدامة" وذلك ضمن استراتيجية الأمانة العامة للجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، بالتوافق مع استراتيجية الأمم المتحدة للشباب "الشباب ٢٠٣٠: العمل مع الشباب ولأجلهم" والتي تهدف إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة في إشراك الشباب والاستفادة مما يقدموه من أفكار وابتكارات تخدم الاستدامة والإنسانية[٨٠].

وفي العراق شكلت وزارة التخطيط اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة مستندة في ذلك الى قرار مجلس الوزراء ٢٠٩ لسنة ٢٠١٦[٨١]، واللجنة برئاسة وزير التخطيط وممثلين عن مختلف الوزرات ذات العلاقة بين مدير عام وخبير وعدد أعضائها ٢٧ عضو ترسل هذه اللجنة توصياتها الى خلية المتابعة والتي تقدم الأهداف الى مجلس الوزراء لإقرارها[٨٢].

وخلال السنوات المنصرمة اصدرت اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة عام ٢٠١٩ وحمل التقرير عنوان انتصار إرادة وطن[٨٣]، كما أصدرت تقريرها الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢١ بعنوان العراق والعودة الى المسار التنموي[٨٤]، ويتضح من التقرير عنايته بالجانب التخطيطي والاقتصادي دون بقية الجوانب[٨٥].

المطلب الثاني : دور المواصفات القياسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تكاد تجمع مختلف الدول على مدى الأهمية التي يشكلها حل القضايا المتعلقة بتوفير مصادر طاقة نظيفة بديلة عن الوقود الأحفوري غير المتجدد والآخذ في النضوب، أو تلكم القضايا المتعلقة بالتلوث البيئي والتغير المناخي وتتولى الجهات الرسمية الحكومية وشبه الحكومية والقطاعات الخاصة والمصانع ومقدمي الخدمات تنفيذ الإطار العام المرسوم من قبل السلطات العليا في الدول المختلفة كأهداف التنمية المستدامة متى ما تمت ترجمتها على شكل قوانين وتعليمات تطبقها الشركات والمصانع والجهات المختلفة، لتحقيق الاستدامة وتحسين الوضع البيئي، وهنا يكمن الدور الأساسي للمواصفات القياسية من خلال أجهزة التقييس المحلية التي تعد أداة رئيسية ترسم وتترجم السياسات العامة للاستدامة وحماية البيئة كأهداف التنمية المستدامة إلى ضوابط فنية ومواصفات قياسية ونظم وأدلة عمل فنية واسترشادية تساعد كلاً من المصنعين والمنتجين والمستهلكين على تحقيق وتنفيذ أهداف تلك السياسات[٨٦].

كما اعتمدت منظمة المواصفات القياسية الدولية والهيئة الدولية الكهروتقنية والاتحاد الدولي للاتصالات شعار الاحتفال باليوم العالمي للمواصفات بعنوان (المواصفات لأهداف التنمية المستدامة – رؤية مشتركة لعالم أفضل)[٨٧] ، كما دعم كلاً من المنتدى الدولي للاعتماد (IAF) والاتحاد الدولي لاعتماد المختبرات (ILAC) أهداف التنمية المستدامة"[٨٨].

مع ملاحظة طبيعة العلاقة الإيجابية بين منظمة المواصفات القياسية الدولية وأهداف التنمية المستدامة، فقد ربطت المواصفات القياسية التي تصدرها المنظمة مع أهداف التنمية المستدامة بشكل فعلي وتم تحديد الأهداف التي تحققها تلك المواصفات[٨٩] وفي أطارذلك سنقوم بتقسيم هذا المطلب الى فرعين نتناول في الأول تحديد ابرز ملامح العلاقة بين كلاً من المواصفات القياسية والتنمية المستدامة ثم نستعرض جملة من المواصفات القياسية العراقية التي تؤكد على طبيعة العلاقة الجوهرية مع التنمية المستدامة

الفرع الأول/ العلاقة بين المواصفات القياسية والتنمية المستدامة

تتصل المواصفات القياسية بالتنمية المستدامة عبر مجموعة من الروافد ونرى ان العلاقة بينهما علاقة تكاملية ولكن وبقدر ما يسمح به البحث فأننا سوف نركز على

العلاقة بين المواصفات القياسية والتنمية المستدامة في الجانب البيئي

إذ تركز اهداف التنمية المستدامة على جوانب ثلاث تتعلق بالبيئة تكمن في مكافحة التغير المناخي والاهتمام بالحياة البرية والبحرية[٩٠] وهو ما تنبهت له مسبقاً المواصفات القياسية وهذا يتطلب وجود معايير ومواصفات قياسية للحفاظ على هذه الأهداف.

فالمواصفات القياسية تحدد المتطلبات والمعايير اللازمة للحفاظ على الجودة والسلامة والبيئة، وتساعد في تحقيق التوافق والتكامل بين المنتجات والخدمات والتكنولوجيا.

وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام المواصفات القياسية لتحديد المعايير اللازمة لتصنيع المنتجات الصديقة للبيئة والمستدامة، والتي تقلل من التأثيرات السلبية على البيئة وتساعد في حمايتها.

كما يمكن استخدام المواصفات القياسية لتحديد المعايير اللازمة لتوفير خدمات النقل العام المستدامة، مثل الحافلات الكهربائية أو القطارات ذات السرعة العالية، والتي تحد من الانبعاثات الضارة للغازات الدفيئة وتحسن جودة الهواء.

وهو ما تم بالفعل من خلال اعتماد نظام الإدارة البيئية والذي يمثل ((جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي، ونشاطات التخطيط، والمسؤوليات، والإجراءات، والعمليات، والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق والمراجعة والمحافظة على السياسة البيئية))[٩١] إذ صممت العديد من المنظمات وبالتعاون مع جهات مختلفة في أصدار سلسلة مواصفات مقبولة عالمياً من بينها.

١- مساهمة المنظمة الدولية للمواصفات القياسية بإصدار سلسلة المواصفات الدولية (ISO14000)[٩٢] والتي هي عبارة عن (مجموعة المواصفات الخاصة بكيفية عمل المنظمات في القضاء التلوث عن طريق وضع نظام رسمي وقاعدة بيانات من اجل متابعة الأداء البيئي، وغاية هذه المواصفة هو تزويد المنظمات بعناصر نظام إدارة بيئية فاعلة يمكن أن تتعامل مع المتطلبات الإدارية الأخرى للمنظمة كما تسعى إلى مساعدة المنظمات في تحقيق التوازن بين أهدافها البيئية والاقتصادية)[٩٣] وقد تم أصدارها بالتعاون مع العديد من الجهات الدولية في ظل مواجهة التحدي البيئي ، كما تعد المواصفة (ISO 14001)[٩٤] من أهم المواصفات وأشهرها.

٢- مساهمة المواصفات القياسية من خلال المجلس العالمي للأبنية الخضراء في التنمية المستدامة (LEED [٩٥])

تم تطوير هذا النظام من قبل المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء[٩٦] «ليد» وهي مواصفة دولية لتصميم المباني الخضراء وتشجيع استخدام التقنيات البيئية المستدامة في تصميم وبناء المباني، وتحقيق الكفاءة الطاقية والحفاظ على الموارد الطبيعية ، وتهدف إلى توفير أُطر لمالكي هذه الأبنية، لتحديد وتنفيذ عملية تصميم المباني الخضراء، والبناء وعمليات الصيانة وحلولها[٩٧].

وقد تم مؤخراً تأسيس مجالس للأبنية الخضراء في دول مختلفة حول العالم منضمة تحت لواء المجلس العالمي للأبنية الخضراء[٩٨]، لإعطاء شهادات ليد وسن تشريعات بخصوص المباني الخضراء في تلك البلدان[٩٩]

كما حدث في كندا، والعديد من دول أوروبا كالمملكة المتحدة وألمانيا وهولندا وبعض دول آسيا كأستراليا والهند، وفي منطقة الشرق الأوسط الأردن والإمارات العربية المتحدة[١٠٠] وقطر[١٠١] كما أن المملكة العربية السعودية وفي أطار رؤيتها لعام ٢٠٣٠ أصدرت دليل ارشادي خاص بالمباني الخضراء[١٠٢]

كما يمكن استخدام المواصفات القياسية أيضاً لتحقيق التزامات الدولية في مجال حماية البيئة، مثل الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي[١٠٣] بوصفها الصك الدولي الرئيس للتنمية المستدامة[١٠٤]، **كما** تعمل الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي حالياً من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الطبيعة، يُعرف باسم إطار التنوع البيولوجي العالمي[١٠٥] لما بعد عام ٢٠٢٠[١٠٦].

من هنا يمكننا القول انه توجد علاقة وثيقة تربط المواصفات القياسية المتعلقة بالمنتجات والخدمات والتنمية المستدامة ، إذ تساعد المواصفات القياسية في:

١- ضمان جودة المنتجات والخدمات والحد من التأثيرات الجانبية على البيئة والمجتمع ومن ثم، فأن استخدام المواصفات القياسية يساهم في تعزيز الممارسات المستدامة وتحسين الأداء الاقتصادي[١٠٧].

٢- تحسين كفاءة استخدام الموارد: إذ توفر المواصفات القياسية إرشادات وتوجيهات للشركات والمؤسسات لتحسين كفاءة استخدام الموارد[١٠٨]، مثل الطاقة والمياه والمواد الخام، وهذا يؤدي بدوره إلى تقليل النفايات والانبعاثات الضارة [١٠٩] ومن ثم تحسين الاستدامة.

٣- تشجيع الابتكار والتطوير: تساعد المواصفات القياسية على تحديد المجالات التي يمكن تحسينها وتشجيع الابتكار والتطوير في مجالات مثل الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة وإعادة التدوير والاستدامة[١١٠].

فيمكن على سبيل المثال، استخدام المواصفات القياسية لتحسين جودة المياه المستخدمة في العمليات الصناعية والزراعية، وتقليل استهلاك المواد الكيميائية الضارة في عمليات التصنيع والتعدين. ويمكن كذلك استخدام المواصفات القياسية لتشجيع استخدام المواد البديلة الأكثر صديقة للبيئة في العمليات الصناعية والتصنيعية.

ولعل من أهم المواصفات القياسية التي لها علاقة بالتنمية المستدامة هي:

١- مواصفات الطاقة المتجددة: والتي تحدد المتطلبات الأساسية لإنتاج الطاقة المتجددة، وتوفر إرشادات لتصميم وتشغيل محطات الطاقة المتجددة بطريقة فعالة وصديقة للبيئة[١١١].

٢- مواصفات الزراعة العضوية: وتحدد المتطلبات اللازمة لزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات باستخدام الممارسات العضوية، وتتضمن تقليل استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية[١١٢].

٣- مواصفات السلامة الغذائية: والتي تنص على المعايير اللازمة للحفاظ على سلامة الأغذية وجودتها، وتشجع على استخدام الممارسات المستدامة في إنتاج وتخزين وتوزيع الأغذية[١١٣].

اما **في أطار التجارة الدولية** فتساعد المواصفات القياسية في تعزيز التجارة الدولية المستدامة، إذ تحدد المتطلبات اللازمة للتصدير والاستيراد وتحسين جودة المنتجات وتوفير الثقة للمستهلكين، ومن ثم تسهيل التجارة الدولية بتحديد معايير الجودة والأداء المتعلقة بالمنتجات والخدمات، وتقليل حدوث المشاكل المتعلقة بالمنافسة غير العادلة والتلاعب بالأسعار[١١٤].

اذ أن ثمة عشرات الآلاف من المواصفات القياسية الدولية المعتمدة[١١٥] التي تساعد في تطوير الجودة لمختلف المنتجات ، وتمنح الشركات الفرصة للمساهمة في تطوير هذه المواصفات، ومن ثم المساعدة على بناء ثقة العملاء بجودة الخدمات والمنتجات.

مثال ذلك تطبيق المواصفات القياسية الدولية لكفاءة المختبرات (IEC 17025:2017/ISO)[١١٦] أو المواصفة القياسية الدولية للجودة (ISO 9001:2015) أو المواصفة القياسية الدولية لسلامة الغذاء (ISO 22000) ، جميعها تساعد في فتح أسواق جديدة للمنتجات، كما تجعل المنتجات والخدمات أكثر أماناً، كونها متوافقة مع المتطلبات الدولية.

كما أنها تساعد على خفض تكلفة الإنتاج من خلال تبني الممارسات الدولية والتكنولوجية، ومن ثم زيادة المبيعات.

اذ يتطلب السوق منتجات وخدمات وعمليات آمنة، ذات جودة عالية، وتقارير فحص وتفتيش موثوقة، مما يتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة المنافسة، ووجود سلعة أو خدمة أو عملية تتمتع بجودة عالية ومواصفات قياسية مطلوبة سيؤدي إلى زيادة الإقبال عليها ويعطيها القدرة الكاملة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية، ويساعدها في المحافظة على علاقتها بالمستهلكين، والثقة بالأعمال التجارية التي تديرها، وزيادة الإنتاج وتعظيم الربحية.

كما أن المواصفات القياسية تسهل الوصول إلى الأسواق، نتيجة انخفاض التكاليف، والوقت، وتقلص الإجراءات، وتوحدها، كما يمكن للمواصفات القياسية تعزيز الاعتراف بالعلامات التجارية للشركات، وإعطاء الزبائن ضمان وموثوقية فيها[١١٧].

الا أن الدخول الى السوق العالمي يتطلب بالضرورة مواصفات قياسية دولية، فهي بطاقة المرور الفعلي للمنتجات والخدمات واللغة العالمية للتجارة الخارجية[١١٨].

كما تلعب المواصفات القياسية دوراً هاماً في نمو الصادرات وارتفاع التبادل التجاري وجذب الاستثمارات وتحديث الصناعة والخدمات وحماية المستهلك، ويتيح تطبيقها وتوحيدها الفرصة لدخول المنتجات والسلع إلى الأسواق العالمية مما يؤدي إلى نمو التجارة والاقتصاد وتحقيق الشراكات على أساس اقتصادي فاعل بين الدول والمؤسسات[١١٩].

واخيراً إذا كان هدف أي شركة أو دولة توسيع نطاقها التسويقي وتسريع انتاجيتها والمنافسة مع دول العالم المتطورة، فكل ما تحتاجه هو مواصفات قياسية وممارسات تصنيع متفق عليها تمنح

القدرة على الإنتاجية والتنافسية وقد تتجاوز من خلالها ما يقوم به المنافسون الاخرون في ذات المجال.

لذا فأن تبني المواصفة الدولية لإدارة استمرارية الأعمال ISO 22301 على سبيل المثال يمنح المنتفعين راحة البال عند التعامل[١٢٠].

كذلك الحال في اعتماد المواصفة القياسية الدولية لكفاءة الطاقة ISO 50001، والتي تمنح التنمية المستدامة للأنشطة التجارية المختلفة وتلبي التطوير المستمر لمتطلبات واحتياجات جميع أصحاب المصلحة وبالتالي فأن المواصفة القياسية تقوي من عملية التبادل التجاري وتحقق التنمية المستدامة[١٢١].

الفرع الثاني/المواصفات القياسية المعتمدة في العراق

يُعدّ الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية الجهة المختصة بأعتماد المواصفات القياسية وتحديثها[١٢٢] إذ ينشر الجهاز من خلال جريدة الوقائع العراقية الرسمية البيانات الخاصة باعتماد مواصفات قياسية معينة يجب على ذوي العلاقة تطبيقها في خدماتهم أو منتجاتهم [١٢٣] كما يتم نشر فهرس موحد للمواصفات القياسية العراقية ومسودات المواصفات العراقية والأدلة الاسترشادية المرجعية والمتطلبات الفنية كان اخرها الدليل الصادر لعام ٢٠٢٢[١٢٤] من خلال هذا الفهرس يلاحظ اعتماد مجموعة من المواصفات القياسية التي لها علاقة بالتنمية من المستدامة وسنحاول استعراض أهم تلك المواصفات :-

١. المواصفة القياسية العراقية :IQS 9000:2005 وهي مواصفة لنظام إدارة الجودة الشاملة، وتساعد على تعزيز الجودة في المؤسسات والمنظمات المختلفة، وتحقيق الاستدامة عن طريق تحسين أدائها وتقليل النفايات والتلوث.

٢. المواصفة القياسية العراقية :IQS 14001:2004 وهي مواصفة لنظام إدارة البيئة، وتهدف إلى حماية البيئة من التلوث والضرر البيئي وتعزيز الاستدامة عن طريق تطبيق ممارسات الإدارة البيئية في المؤسسات.

٣. المواصفة القياسية العراقية :IQS 18001:2007 وهي مواصفة لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية، وتهدف إلى حماية العاملين في المؤسسات والمنظمات من المخاطر المهنية والأمراض المهنية، وتعزز الاستدامة عن طريق توفير بيئة عمل صحية وآمنة.

٤. المواصفة القياسية العراقية :IQS 3020:2009 وهي مواصفة لإدارة النفايات، وتعزز الاستدامة عن طريق الحد من النفايات وتقليل تأثيرها البيئي، كما تهدف إلى زيادة كفاءة استخدام المواد والطاقة والحد من التلوث.

٥. المواصفة القياسية العراقية :IQS 35000:2019 وهي مواصفة للتنمية المستدامة، وتهدف إلى دعم تطوير مشاريع التنمية المستدامة في العراق وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليًا.
٦. المواصفة القياسية العراقية IQS 1864:2014 المتعلقة بضوابط الجودة البيئية لأعمال تطوير المشاريع.
٧. المواصفة القياسية العراقية IQS 2182:2014 المتعلقة بإدارة البيئة الصناعية والتخلص من النفايات الصناعية.
٨. المواصفة القياسية العراقية IQS 1997:2014 المتعلقة بالاستدامة البيئية في المباني.
٩. المواصفة القياسية العراقية IQS 2299:2015 المتعلقة بالحفاظ على الأراضي الزراعية والتربة.
١٠. المواصفة القياسية العراقية IQS 2054:2014 المتعلقة بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة
١١. المواصفة القياسية العراقية IQS 2300:2015 المتعلقة بالحفاظ على الموارد المائية وإدارة المياه بطريقة مستدامة.
١٢. المواصفة القياسية العراقية IQS 2364:2015 المتعلقة بتدوير النفايات وإعادة استخدامها بطريقة مستدامة.
١٣. المواصفة القياسية العراقية IQS 2397:2016 المتعلقة بتشجيع الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة في الصناعة.
١٤. المواصفة القياسية العراقية (١٥٧١:٢٠١٣) للمياه المعبأة في العبوات البلاستيكية القابلة لإعادة التدوير، والتي تهدف إلى تعزيز استخدام العبوات القابلة لإعادة التدوير والحد من النفايات البلاستيكية.
١٥. المواصفة القياسية العراقية (٢٣٩٢:٢٠١٥) للإنارة العامة الخارجية، والتي تهدف إلى تحسين كفاءة الإضاءة وتقليل استهلاك الطاقة وبالتالي الحد من انبعاثات الكربون.
١٦. المواصفة القياسية العراقية (٢٦٢٥:٢٠١٨) للبلاستيك القابل للتحلل الحيوي، والتي تهدف إلى تشجيع استخدام البلاستيك القابل للتحلل الحيوي والحد من التلوث الناتج عن البلاستيك التقليدي.
١٧. المواصفة القياسية العراقية (٢٧٦٦:٢٠١٩) للعبوات الورقية القابلة لإعادة التدوير، والتي تهدف إلى تعزيز استخدام العبوات الورقية القابلة لإعادة التدوير وتقليل استخدام العبوات البلاستيكية.
١٨. المواصفة القياسية العراقية (٢٨٤٣:٢٠١٩) للأسمدة العضوية، والتي تهدف إلى تشجيع استخدام الأسمدة العضوية وتقليل استخدام الأسمدة الكيميائية التي قد تلحق الضرر بالبيئة.
١٩. المواصفة القياسية العراقية (٣١٥٤:٢٠٢٠) للحد من التلوث الصوتي، والتي تهدف إلى تقييس مستويات الضوضاء الناتجة عن الأنشطة البشرية وتحديد الحدود الآمنة لتلك المستويات بما يحافظ على صحة الإنسان والبيئة.
ولازال هناك جهد يبذل في اعتماد أفضل المواصفات القياسية العالمية

الخاتمة

باتت التنمية المستدامة والمواصفات القياسية أهدافاً بعيدة المدى على مختلف الصعد الدولية ويتجلى ذلك بشكل جلي من خلال تنوع المنظمات المعنية بوضع خارطة الطريق لتحقيق تلك الأهداف ويمكن أن نلخص أهم ما توصلنا له من نتائج وتوصيات بالاتي:-

١- تبين لنا أن كلاً من التنمية المستدامة والمواصفات القياسية يرتبطان بعلاقة تكاملية ويصبان بذات الغاية وهو خلق بيئة افضل لسكان كوكب الأرض.
٢- توصلنا الى أن الاهتمام بات متزايداً بوضع قواعد رصينة وشاملة لمختلف المنتجات والخدمات بما يحق أكبر وأفضل قدر من استغلال الموارد الطبيعة والبشرية.
٣- لاحظنا أنه على الرغم من الاهتمام الكبير الذي ابدته الأمم المتحدة والعديد من البلدان بالتنمية المستدامة الى أن المشرع العراقي لم يمنحه ذات الاهتمام كما لم يضع أسس قانونية واسعة وشاملة لترسيخ هذا المفهوم.
٤- لمسنا انتشار واسع للمنظمات المختصة بوضع قواعد خاصة بالمواصفات القياسية بل وانشاء العديد من الدول بما فيها العراق أجهزة تنفيذية تتولى هذه المهمة.
٥- تبين لنا وجود مراجعة مستمرة للمواصفات القياسية تستهدف تطوير هذا المفهوم وجعل متناسبا مع التطور العلمي، كذلك تتولى العديد من الجهات التنفيذية مراجعة أهداف التنمية المستدامة وما مقدار ما تحقق من الخطط الموضوعة في سبيل انتشال المجتمعات المتنوعة من براثن الفقر.

التوصيات

١- انشاء لجنة عليا تتولى ترسيخ مفاهيم وأهداف التنمية المستدامة على مختلف الصعد التشريعية والتنفيذية ووضع جدول زمني لتحقيقها ومراجعة مكامن القوة والضعف في ذلك.
٢- تحديث وتطوير عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بما يتناسب والتطور الكبير الذي تشهده الأجهزة المختصة في دول الخليج والمنطقة .
٣- تبني واضح للتنمية المستدامة في خطط الموازنة السنوية وخلق علاقة متبادلة مع المواصفات القياسية المعتمدة من قبل الأجهزة المختصة .
٤- إعادة النظر بعمل الأقسام المعنية بالتنمية المستدامة في وزارة التخطيط وبيان مكامن الخلل والسعي الى انشاء مثيلها في مختلف الجهات التنفيذية.
٥- السعي الى اخراج مفهوم التنمية المستدامة من حقل الاهتمام البيئي فقط وتعميمه على كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية.

الهوامش

(١) (SDGs) اختصار ل (The Sustainable Development Goals) اهداف التنمية المستدامة للمزيد ينظر الرابط ادناه

https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/

(٢) للمزيد حول الطبيعة التاريخية للتنمية المستدامة ينظر علي حمزة عباس ، رسالة ماجستير بعنوان (دور الأمم المتحدة في التنمية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣)، مقدمة الى الجامعة الإسلامية في لبنان ، كلية الحقوق ، ٢٠١٩ – ٢٠٢٠، ص ١٢ وما بعدها .

(٣) للمزيد ينظر الموقع الرسمي للأمم المتحدة (اليونسيف) والذي تناول هذه الأهداف مع شرح بشكل موجز للغايات التي تسعى لها ، https://www.unicef.org/ar/

(٤) للمزيد حول جهود الأمم المتحدة خلال الأعوام المنصرمة ينظر د. عدنان مناتي صالح ، دور اقتصاد المعرفة في التنمية المستدامة مع إشارة خاصة للتجربة العراقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن ٢٠١٩، ص ١٤٩ ما بعدها .

(٥) ينظر تقرير برونتلاند (Brundtland) المنشور ضمن أعمال المؤتمر الدولي للبيئة والتنمية، المنشور عام ١٩٨٧ م بعنوان مستقبلنا جميعاً، والنسخة الكاملة منشورة على الموقع (htt://www.diplomati.gouv.fr) ، كما بالإمكان مراجعة والتقارير المنشورة على موقع الأمم المتحدة (قسم التنمية المستدامة) http://www.un.org.

(٦) ينظر تقرير مفصل على موقع ، العمانية أثير ، ماذا تعرف عن اليوم العالمي للمواصفات ، بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥، والتقرير متاح على الموقع الإلكتروني

https://www.atheer.om/archives/604504

(٧) ينظر هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC STANDARDIZATION ORGANIZATION (GSO، تبني المواصفات القياسية الدولية كمواصفات قياسية إقليمية أو وطنية ، الجزء الأول ، تبنى المواصفات الدولية (دليل الآيزو رقم ٢١/ ٢٠٠٥ م، منشور على الموقع الإلكتروني، https://www.gso.org.sa/wp-content/uploads/2017/11.pdf

(٨) ينظر بهذا الخصوص تقرير مفصل على الموقع الرسمي لموقع صندوق النقد الدولي ، بعنوان تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أذار ٢٠١٩،

https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2019/03/28/world-economic-outlook-april-2019

(9)Richard B. Alley, and others, Summary for Policymakers, A report of Working Group I of the Intergovernmental Panel on Climate Change 2007, https://www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar4/wg1/ar4-wg1-spm.pdf

(١٠) لمعرفة التطور التاريخي للتنمية المستدامة وبدايات تداول هذا المفهوم يمكن الرجوع الى العديد من الأبحاث التي تناولت ذلك من بينها د. أحمد المهتدي بالله، الطبيعة القانونية للتنمية المستدامة في إطار أحكام القانون الدولي العام ، بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد والتي تصدر عن كلية الحقوق جامعة القاهرة ، العدد الثاني والتسعون، ص ١١١ وما بعدها. د. عدنان فرحان الجوارين ، التنمية المستدامة في العراق (الواقع والتحديات) بحث منشور في شبكة الاقتصاديين العراقيين ،ص ١ وما بعدها

(١١) ينظر تقرير برونتلاند (Brundtland) والذي يعتبر النص الأساسي لإعمال المؤتمر الدولي للبيئة والتنمية ، وقد تم نشر هذا التقرير عام ١٩٨٧ بعنوان (مستقبلنا جميعاً، وللمزيد بالإمكان العودة الى النسخة الكاملة المنشورة على الموقع الالكتروني http://www.diplomatie.gouv.fr، كما يمكن متابعة العديد من التقارير المنشورة على موقع الأمم المتحدة ((قسم التنمية المستدامة)).

(١٢) د. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٨، ص ٥٩ – ٦١.

(13) Human Development Report/1990/New York/UNDP/ p10.

(١٤) دوزبية ، برنار وآخرون مفاتح استراتيجية جديدة للتنمية، الشعبية المصرية القومية لليونسكو، القاهرة ، ١٩٨٨، ص ٢٢.

(١٥) نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية المبادئ والممارسات، اكاديمية السادات، ٢٠٠٢، ص ٢٢.

(١٦) عبد الخالق عبد الله ، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة كتب المستقب العربي ١٣ ، الطبعة الأولى، بيروت ، ١٩٩٨، ص ٢٤٤.

(١٧) ينظر بهذا الخصوص frank Burbage، فلسفة التنمية المستدامة (رهانات في نقد التنمية، ترجمة د. أيمن محمد منير، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، ٢٠١٨، ص ٢٨ وما بعدها.

(١٨) قانون وزارة البيئة، رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٨ المنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد٤٠٩٢ بتاريخ:٢٠/١٠/٢٠٠٨

(١٩) ينظر المادة ٣ من قانون وزارة البيئة

(٢٠) المادة ٤ /سادساً من قانون وزارة البيئة

(٢١) ينظر قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المنشور جريدة الوقائع العراقية رقم العدد ٤١٤٢ بتاريخ ٢٥/١/٢٠١٠

(٢٢) المادة ٢/ الفقرة السادس عشر من قانون حماية البيئة

(٢٣) المادة ١٨ من القانون

(٢٤) ينظر تقرير على الموقع الرسمي للأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) بعنوان، زعماء العالم يعتمدون جدول أعمال شاملا لتحويل عالمنا، لصلاح البشرية والكوكب ، متاح على الموقع الالكتروني

https://www.un.org/ar/desa/un-adopts-new-global-goals تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٣/٢١

(٢٥) ينظر بحث منشور على موقع الأمم المتحدة – الاسكو، بعنوان تحويل عالمنا – خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ، تاريخ النشر ٢٠١٨/٥/٢٣ متاح على الموقع الالكتروني

https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/session_1_agenda2030_u2030.pdf

، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٣/٢١،

(٢٦) ينظر تقرير بعنوان (UN General Assembly's Open Working Group proposes sustainable development goals) متاح على الموقع الالكتروني

https://web.archive.org/web/20180726085123/https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/4538pressowg13.pdf

تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٣/٢١

(٢٧) د. كريم سالم حسين ،نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في العراق، من إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، تاريخ البث ٢٠١٨، ص ١٢ وما بعدها ، البحث منشور على الموقع ادناه

https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2018/01/86754534.pdf

تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٣/٢٤

(٢٨) يوجد جملة من الأساليب الإحصائية لقياس الفقر والجوع والوضع الاقتصادي والمالي للمزيد ينظر د. عدنان فرحان الجوارين، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات، بحث منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين ، ص ٤ وما بعدها.

(٢٩) للمزيد ينظر حميدة حسين سوادي ، رسالة ماجستير بعنوان أثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة تجارب دولية مع إشارة خاصة للعراق، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢١، ص ٣٢ وما بعدها.

(٣٠) د. عدنان مناتي صالح ، بحث بعنوان دور اقتصاد المعرفة في التنمية المستدامة مع إشارة خاصة للتجربة العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن ٢٠١٩، ص ١٥٥ وما بعدها.

ينظر مشاكل التلوث في المياه بحث مقدم من الاستاذين ، احمد جاسم جبار و رائد صياد علي ، التنمية المستدامة والبيئة في العراق الواقع التحديات المعالجات، منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون ، عدد ثلاثة وتسعون، ٢٠١٢ ، ص ٣٧٤ وما بعدها.

(٣١) ينظر مشاكل التلوث في المياه بحث مقدم من الاستاذين ، احمد جاسم جبار و رائد صياد علي ، التنمية المستدامة والبيئة في العراق الواقع التحديات المعالجات، منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون ، عدد ثلاثة وتسعون، ٢٠١٢ ، ص ٣٧٤ وما بعدها.

(٣٢) ينظر وثيقة بعنوان تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق سبل عيش مستدامة ، مقدمة من مكتب العمل الدولي لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية ، الدورة ٢٩٤، تشرين الثاني ٢٠٠٥، ص ٢ وما بعدها.

(٣٣) د . ظفر عبد مطر التميمي، اثر السلطة السياسية في تطوير التنمية المستدامة في العراق، بحث مشارك في المؤتمر الدولي الأول لنقابة الاكاديميين العراقيين في جامعة دهوك، كلية التربية الأساسية، شباط ٢٠١٩، ص ٢٦٥ وما بعدها.

(٣٤) ينظر الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية العالمية والزراعة للأمم المتحدة ، الجمعية العامة للشراكة العالمية من أجل التربة – الدورة الثانية ، مقال بعنوان الدعوة لإدراج التربة في عملية أهداف التنمية المستدامة ، متاح مع مجموعة من التقارير على الرابط ادناه

https://www.fao.org/global-soil-partnership/about/plenary-assembly/second-session-2014/ar/

تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/١٤

(٣٥) ينظر موقع المعني لكل رسم معنى تعريف المواصفة ، متاح على الموقع الالكتروني ادناه ،تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/١٥

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

(36)Form and Style for ASTM Standards ,100 Barr Harbor Drive, PO Box C700, West Conshohocken, PA 19428-2959 © BY AMERICAN SOCIETY FOR TESTING AND MATERIALS INTERNATIONAL, January 2015 , Page A 3

(٣٧) د . جوهر التويتي ، المترولوجيا والتقييس – النشأة والتشريع، مقال منشور في مجلة التقييس الخليجي والتي تصدر هيئة التقييس لدول مجلس التعاون ، ٣ اذار ٢٠٢١

(٣٨) المنظمة الدولية للمعايير International Organization for Standardizationأيزو (ISO) هي منظمة غير حكومية لا تهدف للربح تعمل على رفع المستويات القياسية ووضع المعايير والأسس والاختبارات ومنح الشهادات المتعلقة بها من أجل تشجيع تجارة السلع والخدمات على مستوى عالمي في شتى المجالات ماعدا الإلكترونيات حيث توجد هيئة خاصة بهذا المجال تسمى IEC ، وتضم هذه المنظمة ممثلين من معظم دول العالم ، للمزيد ينظر الرابط https://www.marefaB1 تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/١٥

(٣٩) للمزيد حول التطور الكبير في المنظمة الدولية يراجع الموقع الرسمي لها https://www.iso.org/home.html تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/١٥

(٤٠) الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة (EOS)هي المرجع القومي المعتمد والجهة الرسمية الوحيدة في مصر المنوط بها القيام بجميع أنشطة إعداد وإصدار المواصفات القياسية المصرية فضلاً عن أنشطتها المختلفة في مجال توكيد الجودة وتقييم المطابقة للمنتجات والاختبارات والمعايرات الصناعية بهدف رفع جودة المنتجات المصرية بما يجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية والمحلية وكذلك حماية المستهلك والبيئة بالإضافة الى تمثيل الدولة في المنظمات الدولية والاقليمية للمزيد الموقع الرسمي للهيئة ادناه

https://www.eos.org.eg/ar/page/11 تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/١٥.

(٤١) ينظر قانون حماية المستهلك رقم (٦٥٩) لسنة ٢٠٠٥ المادة (٢) والمنشور على الموقع الرسمي للحكومة اللبنانية ومتاح على الموقع ادناه https://www.isf.gov.lb/files/moustahlek.pdf تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/١٥

(٤٢) ينظر قانون سلامة الغذاء اللبناني رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٥ منشور على موقع وزارة الزراعة اللبنانية ومتاح على الرابط ادناه

https://regulations.agriculture.gov.lb/Backoffice-mvc/API/File/Food%20Safety%20Law%20N.35_20220819114417.pdf

تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/١٥

(٤٣) لم يورد المشرع العراقي تعريفاً بشأن المواصفات القياسية في قانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٩ المعدل المنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد ٢٧١٣ في ١٩٧٩/٦/٤.

(٤٤) النظام القومي للسيطرة النوعية لسنة ١٩٨٨ المادة ٢ الفقرة السادسة منشور في جريدة الوقائع العراقية رقم ٣١٩٨ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٨ ص ٤٥٥ وما بعدها ومتاح ايضاً على الرابط ادناه

https://www.cosqc.gov.iq/Files.pdf

تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/١٥

(٤٥) تعليمات علامة الجودة العراقية رقم (٢) لسنة ٢٠١١ المادة الأولى / الفقرة خامساً المنشورة في الوقائع العراقية العدد ٤١٧٩ بتاريخ ٢٠١١/٣/٧

(٤٦) د. قاسم نايف علوان ، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الآيزو ٩٠٠١: ٢٠٠٠ ، الطبعة الأولى ، الإصدار الثاني ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٤٧

(٤٧) ينظر تعليمات رقم ١ لسنة ٢٠٢٢ تعليمات منح شهادة المطابقة العراقية والمنشورة في جريد الوقائع العدد ٤٦٧٠ في ٢٢/اذار/٢٠٢٢ والتي بينت الية منح شهادة المطابقة للمواصفات القياسية

(٤٨) ينظر على سبيل المثال الدعوة العامة الدولية المعلنة من قبل وزارة التخطيط الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية- العراق رقم (٢٠٢٣/١) والتي تضمنت تبليغ الشركات العالمية من ذوي الاختصاص والخبرة بتقديم العطاءات من اجل الحصول على ترخيص القيام بالفحص المسبق والتفتيش واصدار شهادة المطابقة في بلد المنشأ / المصدر للسلع الموردة للعراق من جمهورية ايران الاسلامية وهي متاحة على الموقع الالكتروني ادناه https://www.cosqc.gov.iq/wan/ad/p/0000025.html تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/١٥.

(٤٩) د .شريف لطفي، حماية المستهلكين في اقتصاد السوق، ط ٢، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٨.

(٥٠) سارة نبيل، مفهوم المواصفات القياسية، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني ، https://hrdiscussion.com/hr109784.html

تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/١٥

(٥١) د .فاروق إبراهيم جاسم ود .امل كاظم مسعود، الوجيز في شرح قانون حماية المستهلك رقم ١ لسنة ٢٠١٠ ، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٦ ، ص ٥٠ هامش رقم ١

(٥٢) ينظر على سبيل المثال قرارات هيئة اعتماد المواصفات القياسية العراقية في اجتماعها رقم (٤٨٩) في ٢٠٢٢/١/٢٤ والذي اعتمد مجموعة من المواصفات القياسية وهي متاحة على الموقع الالكتروني تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/١٥ http://iraqi-standards.org/wan/ns/p/0000005.html

(٥٣) أشارت العديد من المراجع الى هذه الاهداف من بينها قانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة العراقي رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٩ المادة ٢ ، والنظام القومي للسيطرة النوعية عام ١٩٨٨ المادة ١، وقانون حماية المستهلك اللبناني رق٦٥٩ بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٤ المادة ١ وقانون سلامة الغذاء اللبناني رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٥ الفصل الثالث المادة ٧ وما بعدها وجميعها مصادر سابقاً فضلاً عن ذلك فأن المنظمة الدولية للمواصفات القياسية تناولت هذه الأهداف في مختلف القواعد التي أصدرتها على سبيل المثال معايير إدارة الجودة للمساعدة في العمل بشكل أكثر كفاءة وتقليل فشل المنتج، ومعايير الإدارة البيئية للمساعدة في تقليل الآثار البيئية وتقليل النفايات وتكون أكثر استدامة ، ومعايير الصحة والسلامة للمساعدة في تقليل الحوادث في مكان العمل، ومعايير إدارة الطاقة للمساعدة في خفض استهلاك الطاقة، ومعايير سلامة الغذاء للمساعدة في منع تلوث الطعام، ومعايير أمان تكنولوجيا المعلومات للمساعدة في الحفاظ على المعلومات الحساسة آمنة ،وجميعها منشورة على الموقع الرسمي للمنظمة باللغة الإنكليزية وضمن الرابط https://www.iso.org/standards.html

تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/١٧

(54)ISO (International Organization for Standardization), https:// www. iso.org /home.html , visit date 20/4/2023.

(55)(IEC) International Electro technical commission ،https: //iec.ch/ homepage, visit date 20/4/2023.

(٥٦) للمزيد مقال ينظر مقال السيد تشيسوب لي، بعنوان بناء الثقة بالمعايير: كيف يدعم الاتحاد الدولي للاتصالات التنمية المستدامة الشاملة للجميع ، مقال منشور على موقع الأمم المتحدة ، ضمن الرابط ادناه https://www.un.org/ar/58501, تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢٠

(57) (ITU) International Telecommunication Union, https:// www. unescwa. org/ar/sd-, visit date 20/4/2023.

(58) https://www.jedec.org/, visit date 20/4/2023.

(59)(ANS)The American National Standards Institute, https:// ar.wikipedia. org/wiki, visit date 20/4/2023

(60)100 YEARS OF STANDARDIZATION ,The history of the American National Standards Institute (ANSI) and the U.S. voluntary standards system is dynamic and evocative of the market-driven spirit that continues today, https://www.ansi.org/about/history, visit date 20/4/2023

(٦١) للمزيد يمكن العودة الى الموقع الرسمي للهيئة على الرابط https://www.eos.org.eg/ar، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢٠.

(62)Egyptian Organization for Standards and Quality, ,https://archive.unescwa.org/egyptian-organization-standards-and-quality, visit date 20/4/2023

(٦٣) تم انشاء الهيئة بموجب قانون اتحادي رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠١ والمنشور على الموقع ادناه ، https://rakpp.rak.ae/ar/Pages، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢٠ ،

(٦٤) أنشأت الهيأة في عام ٢٠١٥ تطبيق خاص يسعى خاص يسعى الى تقديم البيانات والمعلومات للمستهلكين في سبيل الارتقاء بالمستوى العام بالمستهلكين للمزيد يمكن العودة الى الموقع ادناه ، https://www.youtube.com/watch?v=rNGRUwUvEyc، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢٠.

(٦٥) للمزيد ينظر مقال منشور على موقع ماي بيوت بعنوان هيأة الإمارات للمواصفات والمقاييس ، على الرابط ادناه https://www.bayut.com/mybayut/ar ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢٠

(66)BSI (British Standards Institution), United Kingdom, Membership: Member body, https://www.iso.org/member/2064.html, visit date 20/4/2023

(٦٧) أنشأت المنظمة عام ١٩٠١ للمزيد ينظر مقال منشور على موقع bsi، بعنوان هيئة المعايير الوطنية في المملكة المتحدة (أول هيئة معايير وطنية في العالم) ، متاح على الرابط ادناه https://www.bsigroup.com/ar-AE/----/---/، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢٠

(٦٨) للمزيد ينظر د. يوسف عودة غانم ، الالتزام بضمان مطابقة المنتجات للمواصفات القياسية من الوجهة القانونية، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة، السنة الرابعة عشرة/ العدد ٣١ السنة ٢٠١٩، ص ١٨٥ وما بعدها ، منشور على الموقع الإلكتروني

https://www.iasj.net/iasj/download/8ac8062d9865c878

تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢٠

(٦٩) ينظر مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، مقال بعنوان ماذا تقول خطة ٢٠٣٠ عن القيم العالمية ، متاح على الرابط

https://unsdg.un.org/ar/2030-agenda/alqym-alalmyt تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢١

(70)United Nations Sustainable Development Group

(71)UNDG Vision and Framework for Actions for UN Operational Activities in support of the post-2015 Agenda, 14 November 2014 final, https://web.archive.org/web/20160305000908/https://undg.org/wp-content/uploads/2015/01/UNDG-Vision-and-Framework-for-Action-for-UN-Operational-Activities-in-….pdf,

(٧٢) تم تغيير اختصار الاسم من (UNDG) ل (UNSDG) في يناير ٢٠١٨،

ANA MARIA LEBADA, UN Secretary-General Releases Development System Strategy, 11 January 2018, visit date 20/4/2023

(٧٣) ينظر مقال منشور على موقع الهيأة العامة للاستعلامات بعنوان ، آفاق وتحديات استراتيجية التنمية المستدامة في مصر ،تاريخ النشر ١٦ يونيو ٢٠٢٢، متاح على الرابط ادناه https://www.sis.gov.eg/Story/235782، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢١

(٧٤) ينظر قرار مجلس الوزراء المصري رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٢٠ متاح على الرابط ادناه

https://drive.google.com/file/d/1vHKg3Rc7NEF2qwRSRo-cQxPh1dX8V4dT/view?fbclid=IwAR2wj9oRsa39IqG0IeAUHYUQvfXhBxDvuGix_rWaydrIzXUyozstF_BOmrE

تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢١

(٧٥) ينظر قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ قانون التخطيط العام للدولة ، منشور في الجريدة الرسمية العدد ١٤ مكرر في ٩ ابريل ٢٠٢٢ ، متاح على الرابط https://www.cc.gov.eg/i/l/419731.pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢١.

(٧٦) ايمان علي ، ٦ أسباب دفعت لصدور قانون التخطيط أبرزها استراتيجية التنمية المستدامة، مقال منشور على موقع اليوم السابع ، تاريخ النشر ٣٠ يناير ٢٠٢٢، متاح على الرابط https://www.youm7.com/story/2022/1/30/6-

(٧٧) ينظر المادة ١ من قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢.

(٧٨) ينظر الموقع الرسمة للجنة الوطنية للتنمية المستدامة ، على الرابط https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/leaving-no-one-behind/uae-and-the-sdgs/the-uae-national-committee-on-sdgs

(٧٩) ينظر مقال على موقع الشبكة العربية للتميز والاستدامة ، بعنوان اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بدولة الامارات، متاح على الرابط ،

https://sustainability-excellence.com/member

(٨٠) ينظر نتائج منشورة ضمن منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى ٢٠١٨، بعنوان دولة الإمارات العربية وأجندة ٢٠٢٠ للتنمية المستدامة ، متاح على الرابط

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/19466UAE_VNR_Report_Exec_Summary_Arabic.pdf

(٨١) ينظر الموقع الرسمي للأمنة العامة لمجلس الوزراء ، إذ صدر القرار في الجلسة الاعتيادية التاسعة والعشرين المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣ وتضمن إعداد خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ ، منشور على الرابط

https://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=6878

(٨٢) د. محمد محسن السيد، نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق، ورق بحثية منشورة على الموقع ادناه

https://www.unescwa.org/sites/default/files/inline-files/afsd2019-plenary1-presentation-mohamad-elsayyed-iraq-ar.pdf

(٨٣) ينظر التقرير كاملاً منشور على الرابط

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/23321Iraq_VNR_2019_final_AR_HS.pdf

(٨٤) التقرير صدر في تموز عام ٢٠٢١ وهو متاح على الرابط

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/279412021_VNR_Report_Iraq.pdf

(٨٥) ينظر الدراسة المقدمة لسبعة محافظات عراقية ص ٨٨ وما بعدها في التقرير

(٨٦) راشد عيسى، المواصفات القياسية ... سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة(SDGs)، مقال منشور على موقع التقييس الخليجي ، مجلة الكترونية تصدر عن هيئة التقييس لدول مجلس التعاون ، تاريخ النشر ١٢ سبتمبر ٢٠٢١، متاح على الموقع

http://gsomagazine.com/standards-the-way-to-achieve-the-sustainable-development-goals-sdgs/

(٨٧) ينظر مقال بعنوان اليوم العالمي للتقييس ((رؤية مشتركة لعالم أفضل)) منشور على موقع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية، الجمهورية التونسية وزارة الصناعة والمناجم والطاقة ، بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٤، متاح على الرابط

https://www.innorpi.tn/ar/akhr-alakhbar/alywm-alalmy-lltqyys-rwyt-mshtrkt-lalm-afdl

كما يمكن العودة الى موقع الأمم للاطلاع على التفاصيل

https://www.worldstandardsday.org/home.html

(٨٨) ينظر الموقع الرسمي للمنظمة الدولية لاعتماد المختبرات (ILAC) على الرابط ادناه https://ilac.org/language-pages/arabic/ ، كما يمكن الاطلاع على العديد من المنشورات المتعلقة بالمختبرات المعتمدة والحاصلة على شهادة الايزو

(٨٩) إبراهيم بن علي الخليف ، المواصفات والمسئولية الاجتماعية ، ورقة عمل مقدمة من الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ، ص ٣ وما بعدها ، الورقة متاحة على الرابط ادناه

https://csrsa.net/sites/default/files/A.pdf

(٩٠) ينظر الأهداف الثالث والرابع والخامس عشر من اهداف التنمية المستدامة –الأمم المتحدة وقد تم تناولها مسبقاً

(٩١) رغد منفي احمد الدليمي، إدارة الجودة الشاملة للبيئة باستخدام ايزو ١٤٠٠٠ ، أطروحة دكتوراه ، ٢٠٠١.

(٩٢) للمزيد حول سلسلة هذه المواصفات ينظر ، د نزعي فاطيمة زهرة ، تطبيق متطلبي السياسة البيئية والتخطيط لنظام الإدارة البيئية ISO 14001 في المؤسسة الاقتصادية – د راسة حالة أربع مؤسسات جزائرية، بحث منشور في مجلة

Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Vol. 2, No. 2, 54-70 (2019)ص ٥٥ وما بعدها

وكذلك ينظر د. ابراهيم خليل بظاظو، تطبيق السلسلة القياسية الدولية في المحميات الطبيعية في الأردن وأثرها في تقليل المخاطر البيئية (دراسة حالة) ، بحث منشور في

Journal of Environmental Studies [JES] 2010. 4, ، ص ٦١ وما بعدها

(٩٣) ايثار عبد الهادي ال فيجان ، وسوزان عبد الغني البياتي، نظام الإدارة البيئية 2004 - 14001 ISO- دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة البطاريات – بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد ٧٠ ، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١١٨.

(٩٤) للمزيد ينظر شتوح وليد ، مكانة نظام الادارة البيئية الايزو ١٤٠٠٠ في تسيير المؤسسات الجزائرية، بحث منشور مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد ٧ العدد٢ السنة ٢٠١٤ ، ص ٣ وما بعدها

(95)Leadership in Energy and Environmental Design أو (LEED)

(٩٦) المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء (U.S. Green Building Council) أو اختصارا (USGBC)، منظمة أمريكية غير حكومية وغير ربحية منظمة تأسست عام ١٩٩٣، وهي قائمة على تعزيز الإستدامة في هيكل المباني وتصميمها وبناؤها وتشغيلها. قام المجلس بتطوير نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED) للمباني الخضراء .وكان واحد من ثمانية مجالس وطنية للبناء الأخضر في العالم التي ساعدت في تأسيس المجلس العالمي للأبنية الخضراء في عام ١٩٩٩.

https://www.usgbc.org/, visit date 26/4/2023

(٩٧) د سعيد حسن ، و د دينا فكري جمال إبراهيم ، الاستدامة البيئية للتصميم الداخلي في ظل تكنولوجيا الطاقة الخضراء ، بحث منشور في المجلة الدولية للفن والتصميم الرقمي ، المجلد الأول ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٢٢ ، ص ٧٢ وما بعدها.

(98)WGBC (World Green Building Council)

(٩٩) المجلس العالمي للأبنية الخضراء : أكبر منظمة دولية ذات تأثير في سوق المباني الخضراء ، و يشكل تحالف مكوّن من مجالس وطنية للأبنية الخضراء في أكثر من ٨٠ بلد حول العالم للمزيد ينظر الموقع الرسمي للمجلس

https://worldgbc.org/

(١٠٠) المباني الخضراء ، دليل ارشادي صادر عن بلدية مدينة الشارقة ، متاحة على الموقع الالكتروني https://portal.shjmun.gov.ae/ar/Education/Lists/MagazineGallaryList

(١٠١) وافي حاجة ، دور المباني الخضراء في المحافظة على الإستدامة البيئية ، بحث منور في مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠١٧، ص ١٨٣ ومابعدها

(١٠٢) النظام المستدام ، نظام مستدام للتقييم ، للمباني السكنية (دليل التصميم + الإنشاء) ، وزارة الإسكان ، المعهد العقاري السعودي، طبعة ٢٠١٩، متاح على الموقع

https://www.mostadam.sa/sites/default/files/2020-.pdf

(١٠٣) بنود الاتفاقية متاحة على الموقع ادناه

https://www.cbd.int/doc/legal/cbd-ar.pdf

(١٠٤) ينظر الموقع الرسمي للأمم المتحدة ، اليوم الدولي للتنوع البيولوجي ٢٢ أيار متاح على الموقع https://www.un.org/ar/observances/biological-diversity-day/convention

(105)https://www.cbd.int/conferences/post2020

(106)https://www.un.org/ar/climatechange/science/climate-issues/biodiversity

(١٠٧) د. ماجد محمد صالح ، تحليل العلاقة بين أبعاد الجودة وتحقيق المنتج دراسة استطلاعية لآراء المدراء في معمل الألبسة الولادية بالموصل، بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٨٨ السنة ٢٠٠٧ ، ص ٢٣٧ وما بعدها.

(١٠٨) ينظر مقال منشور على موقع مركز المهنيين العرب ، تدريب و تأهيل الشركات لتطبيق نظام ادارة الجودة الأيزو ٩٠٠١ : ٢٠١٥ بعنوان تدريب و تأهيل الشركات لتطبيق نظام ادارة الجودة متاح على الرابط

https://www.arab-academy.com/iso-90012015-consultation/

(١٠٩) عدي سعدون عزيز ، حسين نور الدين عزت ،احمد حسين علي امحشول، تقويم تنفيذ أنظمة إدارة الطاقة في شركة مصايف الوسط/ مصفى الدورة/هياة انتاج الدهون وفق المواصفة ISO50001:٢٠١٨ دراسة حالة ، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية المجلد ٣ العدد ٥ ، مايو ٢٠٢٢ ، ص ٣٢٧ وما بعدها

(١١٠) احمد صلاح محمد طه واخرون ، الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التجارب الدولية دراسة حالة "مصر"، بحث منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية ، متاح على الرابط

https://democraticac.de/?p=55341، تاريخ النشر ١٨ يوليو ٢٠١٨، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢٦.

(١١١) ينظر بهذا الخصوص موقع الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، الذي نشر وثيقة بعنوان التوصية الدولية لإحصاءات الطاقة ، تاريخ النشر ٢٠١٧ متاح وبعدد ١٨١ صفحة على الموقع ادناه

https://unstats.un.org/unsd/energystats/methodology/documents/IRES-ar.pdf

تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢٦

(١١٢) ينظر على سبيل المثال نظام الزراعة العضوية الاردني رقم ١٣٣ لسنة ٢٠١٦ المنشور على الصفحة ٣٩٧٥ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٣٥١ بتاريخ ٢٠١٦/١١/١ متاح على الموقع الالكتروني ادناه

https://moa.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page _2016.pdf

(١١٣) نوي هناء ، دور المواصفات القياسية في ضمان سلامة وجودة المواد الغذائية (دراسة في المواصفات التنظيمية الجزائرية) ، بحث منشور في مجلة الفكر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثالث عشر، ص ٥٥٣ وما بعدها البحث منشور على الموقع الالكتروني ادناه

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/131/11/1/62454

(١١٤) رافد فاضل مراد ، أثر القدرات التكنولوجية في تحسين جودة المنتجات (دراسة استطلاعية في معمل الالبسة الجاهزة في النجف الاشرف) رسالة ماجستير تقدم بها الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء ، ٢٠١٧، ص ٢١ وما بعدها.

(١١٥) ١٠,٨٩ألف مواصفة قياسية عربية موحدة تغطي القطاعات كافة ، مقال منشور على موقع مركز المواصفات والمقاييس ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، تاريخ النشر ٢٠٢١/٨/١٤ ، متاح على الموقع

https://smc-aidsmo.org/news-2.php

(١١٦) ينظر أسامة ملحم ، ترجمة المواصفة الدولية ISO/IEC 17025:2017 المتطلبات العامة لكفاءة مختبرات الفحص والمعايرة، تم ترجمة هذه الوثيقة بموافقة هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس، بتاريخ ٢٣ سبتمبر، الطبعة الأولى، ٢٠١٨ ، متاحة على الرابط الالكتروني ادناه

https://jawdah.qcc.abudhabi.ae/en/Registration/QCCServices/Publications/S01-ISO-IEC-17025-2017-Ar.pdf

، وينظر ايضاً د. ياسر عبد الفتاح عبد العزيز، الإصدار الجديد للمواصفة القياسية الدولية ISO/IEC 17025:2017.. أهم التعديلات وكيفية التطبيق ، مارس ٣، ٢٠٢١، مقال منشور في التقييس الخليجي ، مجلة إلكترونية تصدر عن هيئة التقييس لدول مجلس التعاون، تاريخ النشر ٣ مارس ٢٠٢١، متاح على الرابط ادناه

https://gsomagazine.com/the-new-version-of-iso-iec-170252017-the-most-important-amendments-and-how-to-apply-them/

(١١٧) ينظر ورقة بحثية بعنوان المواصفات القياسية ١٠ فوائد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة منشور من قبل هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متاح على الرابط

https://www.gso.org.sa/wp-content/uploads/2017/12/.pdf

(١١٨) مصطفى أبي سعيد الديوجي، أثر عناصر أنموذج الأعمال في الخيارات الاستراتيجية للدخول للأسواق العالمية – اختبار دور الوسيط لاستراتيجية التسويق الدوائي- دراسة ميدانية للشركات الأردنية لصناعة الأدوية المدرجة في بورصة عمان، الرسالة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأعمال جامعة الشرق الأوسط ، كانون الثاني ٢٠١٨، ص ٤٩ وما بعدها، الرسالة متاحة على الموقع الرابط

https://meu.edu.jo/libraryTheses/5ae96b3b3d78d_1.pdf

(١١٩) د شعبان عبد الجيد عبد المؤمن و.د على أبو ضيف محمد مطاوع وعبد العزيز مصطفى حسان، دراسة تطبيقية لأثر تطبيق نظم الجودة على تنمية بعض الصادرات الزراعية المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد السابع والعشرون – العدد الأول – مارس ٢٠١٧، ص ١٨١ وما بعدها

(١٢٠) أسماء عبد الرحمن الغامدي ، واقع إدارة استمرارية الأعمال أيزو ٢٢٣٠١ في القطاع العام لمواجهة الأزمات: المملكة العربية السعودية نموذجا، مجلة إدارة المخاطر والأزمات المجلد ٤ ،العدد ١ ٣٠ مارس٢٠٢٢م ، ص ٢٠ وما بعدها .

(١٢١) د. هلال الرقادي، أهمية الملكية الفكرية وآثارها على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تطبيق المواصفات القياسية، مقال منشور في التقييس الخليجي ، مجلة إلكترونية تصدر عن هيئة التقييس لدول مجلس التعاون، تاريخ النشر يناير ٢٠٢٣، متاح على الموقع الالكتروني

http://gsomagazine.com/the-importance-of-intellectual-property-and-its-effects-on-small-and-medium-enterprises-in-the-application-of-standards

(١٢٢) ينظر على سبيل المثال قرارات هيئة اعتماد المواصفات القياسية العراقية في اجتماعها المرقم (٤٩٧) في ٢٠٢٢/١١/٢٨ و٢٠٢٢/١٢/٥ والذي تضمن اعتماد وتحديث مجموعة من المواصفات القياسية العراقية منشور على الموقع الرسمي للهيأة

https://www.cosqc.gov.iq/wan/ns/p/0000029.html

(١٢٣) ينظر على سبيل المثال جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٧١٥ بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٠ السنة الرابعة والستون والتي تضمنت مجموعة من بيانات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية تبدأ بالبيان رقم ١٨٢٨ وتنتهي بالبيان رقم ١٨٣٢ ، والجريدة متاحة على الموقع

https://www.moj.gov.iq/upload/pdf/4715.pdf

(١٢٤) الدليل متاح على الموقع ادناه وبمجموع ٣٨٣ صفحة

http://iraqistandards.org/HOME/dispmnuLst_?idpdf=pZUNLyUwRXA%3D&urf_=ev59Co3RQzM%3D